ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:08 العدد: 04(2023) ص.719-733

علاقة عجز الموازنة العامة بالميزان التجاري
دليل تجريبي من الجزائر باستخدام منهجية جوهنسن

The relationship of public budget deficit and trade balance
An Experimental Guide from Algeria using Johnsen method

مولود دباب*
جامعة الجلفة (الجزائر)
m.debab@univ-djelfa.dz

مصطفى مختاري
جامعة الجلفة (الجزائر)
m.mokhtari@univ-djelfa.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
26 افريل 2021
تاريخ القبول:
07 جوان 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الموازنة العامة
- ✓ الميزان التجاري
- ✓ التكامل المشترك

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين رصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1980-2020)، وباستخدام منهجية (Johansen) للتكامل المشترك تم إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من رصيد الميزان التجاري نحو رصيد الموازنة العامة وبسرعة للتعديل قدرها 33.9% لكل عام، وبتحليل ودراسة السلوك الحركي تبين أن رصيد الموازنة العامة يتبع سلوك رصيد الميزان التجاري في الجزائر على المدى القصير وبنسبة قدرها 22.64% ، وفي ظل تبعية كلا منهما لسوق النفط يتوجب على الحكومة ضرورة التخفيف من هذه التبعية بتنويع مصادر الدخل بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Article info

Received 26 April 2021
Accepted 07 June 2021

Keywords:
- ✓ *Public Budget*
- ✓ *Trade Balance*
- ✓ *Joint Integration*

Abstract :

This research paper aimed to study the relationship between the two balances of the general budget and the balance of trade in Algeria during the period (1980-2020), and by using the methodology of (Johansen) for joint integration, it proved the existence of a long-term equilibrium relationship that moves from the balance of the trade balance towards the balance of the general budget with a speed of adjustment of 33.9% , and by analyzing and studying the movement's behavior, it was found that the balance of the general budget follows behavior of the balance of trade in Algeria in the short term at a rate of 22.64%, and in light of their dependence on the oil market, the government must reduce this dependency by diversifying sources of income by encouraging exports outside the sector Hydrocarbons.

*المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

يعتبر عجز الموازنة العامة من أبرز المؤشرات في قياس مدى فعالية السياسة المالية للدولة ، فكلما تمكنت الدولة من تخفيض عجز موازنتها العامة كلما أعطت مؤشرا حسنا نحو تحقيق أهداف السياسة المالية ، وباستهداف هذا العجز تتجه الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بدون مشاكل تضخمية ، كما يعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشرا فاعلا في السياسة التجارية الخارجية والتي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وتعد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وحالة الميزان التجاري من القضايا الاقتصادية المهمة والمثيرة للجدل على نطاق البلدان النامية والمتقدمة ،وباعتبار الجزائر من الاقتصاديات النامية و النفطية التي تعاني من عجز الموازنة والميزان التجاري ، فإنه من الأهمية اختبار اتجاه العلاقة بين رصيدي الموازنة العامة و الميزان التجاري في الجزائر .

2.1مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأنه يعتمد بشكل مباشر على العائدات النفطية لتمويل الموازنة العامة وتمويل الواردات من جهة أخرى، ومن خلال ما تقدم يكون من المهم طرح الإشكالية التالية:

ما هو اتجاه العلاقة بين رصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر على الأمد البعيد؟

3.1 فرضية الدراسة :

ترتكز هذه الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ،وأن العلاقة تتجه من رصيد الميزان التجاري نحو رصيد الموازنة العامة على المدى البعيد، إذ تختلف هذه العلاقة في الأمد القصير عنها في الأمد الطويل.

4.1 أهداف الدراسة :

يكمن الهدف من الدراسة في تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري ، إضافة إلى إبراز دور دراسة الموازنة العامة باعتبارها مرتكزا أساسيا في تحليل الوضع المالي للدولة من جهة ، ودراسة حالة الميزان التجاري باعتباره من المؤشرات الخارجية أي طبيعة التجارة الخارجية للبلد ،بالإضافة إلى قياس أثر العلاقة بين العجزين من جهة أخرى .

5.1 منهج الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على مزيج من بعض المناهج العلمية في إطار ما يسمى بالتكامل المنهجي حيث تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي بتقديم المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة وإبراز الأهمية النظرية لها ، ثم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال أساليب الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق منهجية(*Johansen, 1990*)، بتحليل السلاسل الزمنية وإجراء اختبار(*Dickey-fuller, 1981*) واختبار(*Philips-Perron, 1986*) على مستوى المتغيرات وفروقها لمعرفة درجة التكامل واختبار منهجية جوهانسن للتكامل المشترك وهذا باستخدام برنامج *EVIEWS10*.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2التأصيل النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري :

قبل البحث في طبيعة العلاقة بين عجزي الموازنة والميزان التجاري وجب التطرق إلى مفهومي عجز الموازنة العامة و رصيد الميزان التجاري .

1.1.2 مفهوم عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري :

1.1.1.2 عجز الموازنة العامة:يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة ، أي عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة (أبوشرار، *2007*) ، فهو يعود إلى وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ، ومعدلات نمو الإيرادات من ناحية أخرى (زكري، *1993*) ، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام و/أو تخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون غير مقصود ، وإنما قصور

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك (قدي، 2006).

إذن العجز مفهوم مقابل لتوازن الميزانية ، وهو يستخدم دائما كمؤشر مهم لدراسة أثر الميزانية على الاقتصاد الوطني ، لأنها تؤثر فيه وتتأثر به من نواحي متعددة (الحاج، 2007).

2.1.1.2رصيد الميزان التجاري : يمثل الميزان التجاري القسم الرئيسي من ميزان المدفوعات وهو يعرف على أنه البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات (طارق، 1998) ، كما أن رصيد الميزان التجاري يترجم تطور المبادلات التجارية مع الخارج بكل أنواعها ، فقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته ، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته(PEYRARD, 1999) .

وبهذا فدراسة الميزان التجاري تسمح بمعرفة المكانة التي يحتلها القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي الوطني ، أي أنها تسمح بمعرفة مدى ارتباط النشاط الاقتصادي الوطني بالنشاط الاقتصادي في الخارج .

2.1.2 النظريات المفسرة للعلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري :

يظهر التحليل الاقتصادي الرياضي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من خلال معادلة التوازن التي تنص على أن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي (خليل، 1989) .

$$Y=C+I+G+(X-M) \qquad (01)$$

وانطلاقا من معادلة استخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y=C+S+T \qquad (02)$$

و بمساواة المعادلتين 01و02 وباستبعاد c من طرفي المعادلة نحصل على صافي الصادرات (musa mayanja, 2014)

$$(X-M)= (SP-IP)+ (T-G) \qquad (03)$$

حيث يعبر الجانب الأيسر من المعادلة (03) على رصيد الميزان التجاري (X-M)، والجانب الأيمن من المعادلة عبارة عن صافي المدخرات للموازنة العامة (T-G)مضافا إليه صافي المدخرات الخاصة(SP-IP) ،حيث يمثل SP:الإدخار الخاص، بينما IP :الاستثمار الخاص .

من جهة أخرى يمكن إعادة ترتيب المعادلة (03) لنحصل على المعادلة التالية :

$$(T-G)= (X-M)- (SP-IP) \qquad (04)$$

من المعادلتين 03و04 فمن الناحية النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين كلا من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري ،وبكون العلاقتين 03و04 مشتقتين من معادلة توازنية ، فمبدئيا لا يمكن الجزم بما يبرر افتراض تفسير أي عجز للعجوزات الأخرى ، وبهذا اختلفت وجهات النظر التي تفسر العلاقة بين عجزي الموازنة والميزان التجاري حسب أراء المدارس الاقتصادية فمنهم من يرى بوجود علاقة سببية موجبة بين العجزين واتجاهها من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري (المنهج الكنزي) .

ومنهم من يرى بعدم وجود علاقة سببية بين العجزين (التكافؤ الريكاردي) ، ومنهم من ينفي الرأيين معا ويتوقع وجود علاقة اقتصادية بديلة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري تختلف عن تلك التي نادت بها النظريتين السابقتين .

مما تقدم يمكن توضيح هذه الآراء اعتمادا على أساسيات النظرية الاقتصادية فيما يلي :

1..2.1.2 التكافؤ الريكاردي : يرى التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وتبرير ذلك أن اتساع عجز الموازنة العامة الذي سببه تقليص حجم الضرائب ما هو إلا أثر مؤقت فقط وسيتلاشى بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية (Seater1993) ،وتزامنا مع عجز الموازنة العامة يتوقع الأفراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل وبهذا عليهم الاحتفاظ ببعض المدخرات لمجابهة هاته الزيادة المتوقعة في الضرائب (الكسواني، 2001) ،ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب التي خُفضت حاليا ، ليتم دفعها في المستقبل إضافة إلى ذلك فالانخفاض في الادخار الوطني ستعوضه الزيادة في الإدخار الخاص وعليه لن يكون له تأثير على الإدخار الكلي ولا على الميزان التجاري (Hayek,1996).

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

و توافق هذا النهج عدة دراسات (Evans , 1988) ، (Dewald and Ulan,1990)، (Enders and Lee,1990)وغيرها.

2..2.1.2المنهج الكنزي : يرى المقترح الكنزي أن عجز الموازنة العامة هو السبب الرئيسي في عجز الميزان التجاري حيث يوضح نموذجي (Fleming,J,M 1962.1963) لسعر الصرف كيف يمكن للتغيرات التي تحدث على مستوى عجز الموازنة أن تؤثر على تغييرات الميزان التجاري من خلال التأثير على أسعار الفائدة الحقيقية ، وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الدخل الحقيقي (الجنابي، 2011)،والتي تعتبر من محددات الميزان التجاري.

فاتساع عجز الموازنة العامة يأتي نتيجة زيادة النفقات العامة وبزيادة حجم الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الإدخار الوطني ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وزيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ، وبالتالي ارتفاع سعر صرف هذه الأخيرة مقابل العملات الأجنبية .

وكنتيجة لذلك تزداد الواردات وتنخفض الصادرات فيتشكل عجز الميزان التجاري ، وبذلك يعاني الاقتصاد من توأمة العجزين أي عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري .

ومما تقدم ذكره يتبين أن المنهج الكنزي يرى وجود علاقة سببية موجبة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري ليكون هذا الأخير متغيرا داخليا في حين عجز الموازنة العامة متغيرا خارجيا ومن بين الدراسات التي أيدت هذا المنهج نجد أهمها (Bachman, 1992) ، (Zietz-Pemberton,1990) (zietz, 1990) (Chang and Hsu,2009) وغيرها ، لكن تبقى هذه النظرية قابلة للنقاش حول مدى كفائتها ،فمن الدراسات السابقة التي انتقدت هذا المنهج نجد دراسة (Polzo;1992) بتطبيقه لنظرية توأمة العجزين على سبع دول صناعية كبرى واعتمادا على بيانات مقطعية لمجموعة من الدول خلال الفترة (1972-1990) بينت أن نتائج اختبار هذه النظرية تتباين بصورة ملحوظة من دولة لأخرى من بين هذه الدول السبع عبر كامل فترة الدراسة ،واتضح من خلالها عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري .

3.1.2 مميزات العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في اقتصاد نفطي :

يتسم الاقتصاد النفطي بمميزات خاصة من شأنها أن تؤثر على طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري من جهة وبين المتغيرات المكونة لهذه العلاقة (الإنفاق الحكومي ، الضرائب ، الصادرات والواردات) والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية (الجنابي، 2011) وفيما يلي أهم المميزات :

-محدودية الدور الذي تلعبه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية في البلدان النامية خاصة النفطية منها فتخفيض الضرائب على الدخل لا يؤثر على العجز الموازني ، وأن سبب هذا العجز هو ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي وعدم قدرة الدولة على ضغط هذا الإنفاق .

وبهذا فإن مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على الدور المهم لتقليص الضرائب في العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري لا يجد قبولا في الدول النفطية لمحدودية الدور الذي تلعبه الضرائب.

من جهة أخرى بعض الدول النفطية لا تعطي أهمية للمتغيرات النقدية كسعر الصرف ، و سعر الفائدة ، وبذلك فهي لا تتأثر بعوامل عرض النقود والطلب عليها وإنما تتأثر بالسوق النقدية العالمية ومثال ذلك ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تعتمد سعر صرف ثابت بالنسبة للدولار ، وبذلك لا يؤدي اختلاف أسعار الصرف إلى تقلب الصادرات والواردات ، كما أن تدفق الاستثمارات الخارجية إليها لا تتأثر بأسعار الفائدة على العملة وإنما تتعلق بمستقبل الطلب على النفط وعلى التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الدولة ، وبهذا فالمتغيرات النقدية (سعر الصرف ، سعر الفائدة) لا تخدم المقترح الكنزي بصورته المبسطة وتطبيقه الدول النفطية.

مما تقدم من مميزات للاقتصاد النفطي وعدم إمكانية التطابق مع نظريتي التكافؤ الريكاردي والمنهج الكنزي فإنه من الممكن توقع علاقة اقتصادية بديلة بين عجز الموازنة وعجز الميزان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التجاري تختلف عن تلك الموجودة في الاقتصاديات غير النفطية ، ومن الدراسات التطبيقية على البلدان العربية النفطية نجد (الكسواني ،2000) ، (محمود داغر وسلام عبد الجليل 2005).

2-2-الدراسات السابقة : بالإضافة إلى الدراسات السابقة المذكورة أعلاه والتي كان لها دور كبير في التأصيل النظري لطبيعة العلاقة بين رصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري نجد دراسات أخرى حديثة نوجزها فيما يلي :

دراسة (*Daniel Sakyi and Eric Evans Osei2016 Opoku*) المعنونة بـ

" The twin deficits hypothesis in developing countries Empirical evidence for Ghana" وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار فرضية العجز المزدوج في الدول النامية واتخذت دولة غانا أنموذجا وأظهرت نتائجها على وجود علاقة سلبية طويلة الأمد بين رصيد الموازنة العامة و العجز في الحساب الجاري وأن زيادة العجز المالي يعمل تخفيض عجز الحساب الجاري وأن هذه النتيجة ليست مفاجئة لأن حكومة غانا تقوم بتمويل عجزها المالي إلى حد كبير من خلال الاقتراض المحلي ، وهذا قد يكون السبب المحتمل لهذه النتيجة كما أوصت هذه الدراسة بتركيز صانعي السياسات الاقتصادية في الحكومة على تحسين استثمارات القطاع الخاص والعمالة والصادرات ، والتي من شأنها الحد من المصاعب المحلية الناجمة عن تفاقم عجز الحساب الجاري و تحسين وضع التجارة الخارجية للبلد في المستقبل.

1.2.2دراسة(*Durmuş و Seyfettin Erdoğan 2014 Çağrı Yıldırım*) والمعنونة بـ

"The Relationship between the Budget Deficit and Current Account Deficit in Turkey"

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري وأظهرت نتائجها على وجود تأثير سلبي لعجز الموازنة على رصيد الحساب الجاري في الأمد القصير ،كما أوصت هذه الدراسة بالحذر عند تنفيذ سياسة مالية توسعية وتجنب مخاطر زيادة النفقات العامة التي من شأنها إحداث العجز الموازني .

2.2.2دراسة (حسنين محسن مخيف ، أديب قاسم شندي *2020*) ، المعنونة بـ " تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة (*1990-2018*)" ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر ، في إطار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واختلالات هيكلية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري .

3.2.2دراسة (يحياوي عبد الحفيظ *2016*) ، المعنونة بـ: إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري ، دراسة حالة خلال الفترة *(1980-2014)* " وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مختلف التأثيرات المتبادلة التي تحدثها الميزانية العامة على الميزان التجاري ومن ثم على التوازن الاقتصادي العام ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للتقليل من التبعية للآثار الناجمة عن انتكاسات أو نضوب المورد الوحيد (النفط) ،و يكمن اختلاف دراستنا الحالية عن الدراسات المذكورة سابقا في اعتمادنا التحليل و أدوات القياس الاقتصادي ، إضافة إلى التطرق إلى حالة الجزائر وطبيعة اقتصادها المبني على قطاع المحروقات مقارنة بالدول المذكورة التي تمت دراستها ، بالإضافة إلى استغلال بيانات إحصائية سنوية إلى غاية نهاية سنة *2020* بغرض دراسة العلاقة بين رصيد الموازنة العامة (*BD*)، ورصيد الميزان التجاري(*TB*) .

3.الطريقة والإجراءات:

إضافة إلى ما سبق من التحليل النظري للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وبهدف الدراسة التحليلية والقياسية لهاته العلاقة تم استخدام الأسلوب التحليلي في دراسة مؤشرات البحث وتحليلها الزمني من خلال الفترة *(1980-2020)*

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم EISSN: 2602-5345 ISSN: 2507-7228
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لإبراز أهم العوامل التي أدت إلى حدوث عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري واستخلاص طبيعة العلاقة بينهما بالإضافة إلى استخدام أساليب الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق منهجية جوهانسن(*JOHANSEN*) ، بتحليل السلاسل الزمنية وإجراء اختبار ديكي فولر *Dickey-fuller(1979,1981)* وفيلبس بيرون*philips-perron(1989)* على مستوى المتغيرات وفروقها لمعرفة درجة التكامل واختبار منهج جوهانسن *johansen* للتكامل المشترك باستخدام برنامج *EVIEWS10* وقد تم اختيار المتغيرات التالية :

- رصيد الموازنة العامة(*BD*) حيث يعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة (*T*) والنفقات العامة (*G*) كما يشير إلى التباين الموجود بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ، ومعدلات نمو الإيرادات من ناحية أخرى .

- رصيد الميزان التجاري(*TB*) ، و يعرف بالفرق بين الصادرات(*X*) والواردات (*M*)،و يترجم تطور المبادلات التجارية مع الخارج بكل أنواعها ،وقد استقيت بيانات كلا من مكونات الميزان التجاري والموازنة العامة من النشرات الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات والموقع الرسمي لوزارة المالية -الجزائر - للفترة (*2020-1980*) .

1.3نتائج الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين عجزي الموازنة والميزان التجاري :

قبل البدء في التحليل القياسي بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري وجب التطرق إلى تطور كلا من رصيد الموازنة العامة(*BD*) و رصيد الميزان التجاري(*TB*) في الجزائر خلال الفترة المدروسة (*2020-1980*) كما يلي :

1.1.3 تطور رصيدي الموازنة العامة(*BD*)والميزان التجاري(*TB*) في الجزائر خلال الفترة (*2020-1980*):

تظهر موازنة الدولة بفائض إذا زادت إيرادات الدولة (*T*) عن نفقاتها (*G*) وعجزا إذا زادت نفقاتها عن إيراداتها ، ويمثل الفائض عادة برصيد موجب بينما العجز برصيد سالب كما يمكن التعبير عن وضعية الموازنة العامة بقسمة إيرادات الدولة على نفقاتها ، ففي حالة كان حاصل قسمة الإيرادات على النفقات أكبر من الواحد الصحيح يعني أن الموازنة حققت فائضا ، وإذا كان حاصل القسمة أقل من الواحد الصحيح يعني ذلك أن الموازنة في عجز ،إذن يأخذ رصيد الموازنة العامة *BD* العلاقة التالية *BD=T/G* .

كما يحقق الميزان التجاري تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته ،أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته.

الشكل (*01*): تطور رصيدي الموازنة العامة(***BD***) والميزان التجاري(***TB***) في الجزائر(*2020-1980*)

رصيد عجز الموازنة الوحدة: (مليار دينار جزائري)

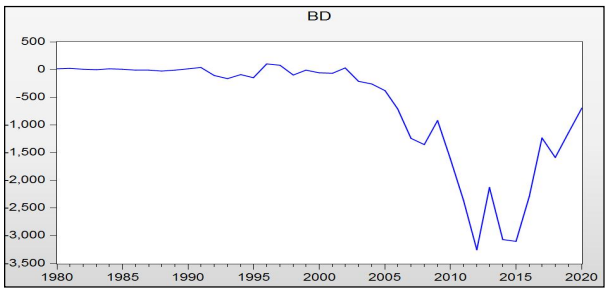

رصيد الميزان التجاري الوحدة: (مليار دينار جزائري)

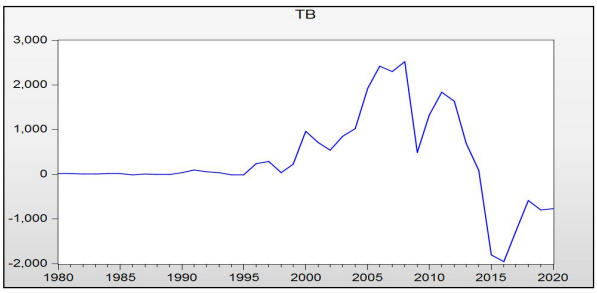

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البيانات الصادرة عن وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر- بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي*Eviews10*

استنادا إلى الشكل(*01*) وتحليلا للوضع الاقتصادي للجزائر ، يمكن تقسيم تطور رصيد الموازنة العامة إلى عدة فترات ،حيث حقق رصيد الميزان التجاري خلال **الفترة (*1989-1980*)** رصيدا إيجابيا بصفة عامة حيث ارتفع من *12.129*مليار دينار

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جزائري سنة 1980 إلى 14.075 مليار دينار جزائري سنة 1981 ليتراجع نوعما سنتي 1982 و1984 وذلك بسبب اللجوء المتزايد إلى الواردات بسبب السياسة التوسعية للدولة خلال هذه الفترة ، وفي سنة 1986 ظهر الميزان التجاري برصيد سالب بقيمة 8.457 مليار دج نتيجة الصدمة النفطية وانخفاض أسعار البترول حيث وصل إلى 13 دولار للبرميل الواحد سنة 1986 ، واستمر التذبذب في رصيد الميزان التجاري كنتيجة خلال طول هذه الفترة ،بالمقابل انتقل رصيد الموازنة العامة من الفائض سنتي 1980و1981 إلى العجز خلال سنة 1983و1984 نتيجة السياسة المالية التوسعية للدولة وإرخاء القيد على نفقات الاستثمار والتوسع النقدي ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة للدولة وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الجباية البترولية التي تأثرت بانخفاض أسعار البترول حيث بلغ سعر 11دولار للبرميل في نهاية 1988 ، وبهذا ازدادت معاناة الاقتصاد الجزائري من الآثار التي أفرزتها الصدمة النفطية سنة 1986 حيث كشفت عن نقاط الضغط الهيكلية على المستوى الاقتصادي،وازداد الوضع تأزما مما استدعى اللجوء إلى التمويل الخارجي وقيام الدولة بعدة إصلاحات منها إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث اعتبر القانون 88-29 كخطوة أولى نحو إعادة هيكلة القطاع التجاري فتم نقل تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية إلى مجلس النقد والقرض (قانون المالية التكميلي 90 نص المادة 41) حيث تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية.

بينما شهدت **الفترة (1990-1993)** تغييرا في نمط تسيير الاقتصاد الوطني، وذلك بالتحول من التسيير الإداري للعجز الموازني (اتباع سياسة الميزانية التقييدية بتقليص حجم الإنفاق) ، إلى اقتصاد خاضع لقواعد السوق ، وبهذا اتخذت الجزائر استراتيجية لتصحيح الموازنة العامة خلال هذه الفترة من بينها إصلاح نظام الأسعار من خلال القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، و إصلاح القطاع النقدي والمالي من خلال القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي بضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية للتخفيف من التضخم والعجز الخارجي ، وذلك من خلال ضغط عجز الموازنة العامة والتقليل من الإنفاق الحكومي ، ونتيجة لهذه الإصلاحات سجلت الجزائر تحسنا في رصيد الموازنة العامة و بفائض يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري سنة 1990 ، و36.80مليار دينار سنة 1991 ، بعدما كانت تسجل عجزا في الموازنة العامة بقيمته -8.10 مليار دينار جزائري سنة 1989، إلا أن الفائض لم يحافظ على هذا التحسن ،فتراجع الرصيد الموازني ليسجل عجزا سنة 1992 قدره -108.27 مليار دينار جزائري ، وهذا بسبب التوسع في الإنفاق العام الذي تزايد بين سنتي 1991و1992 ، ومن جهة أخرى ونتيجة لتصحيح وضع التجارة الخارجية خلال هذه الفترة من خلال إصدار القانون التجاري (المرسوم التشريعي رقم 93-80) ، وإعادة تنظيم التجارة الخارجية وجعلها تحت سلطة مجلس النقد والقرض بعدما كانت تحت سلطة الهيئة التشريعية ، حيث بصدور المرسوم التنفيذي رقم 91/137المؤرخ في 13 فيفري 1991 تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية ، وبدء التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال هذه الفترة بالمساهمة في ترقية الصادرات وتنويعها والتقليص من الواردات والتقليل من تكاليف الاستيراد ونتيجة لهذا التحول حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا بصفة عامة فارتفع إلى 94.35 مليار دينار جزائري سنة 1991 ثم تراجع إلى 60.46 مليار دينار جزائري سنة1992 .

أما **الفترة (1994-1997)** فقد عرفت سياسة التثبيت التي انتهجها صندوق النقد الدولي التي تستهدف معالجة عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات (عبد الحميد، 2003) باتخاذ عدة إجراءات أهمها : السياسة المتعلقة بالميزانية العامة بهدف التخفيف من عبء عجز الموازنة العامة للدولة بالحد من النفقات العامة للدولة وضبطها ، إضافة إلى تحرير الأسعار وإصلاح سياسة الأسعار، وعلى المستوى الخارجي إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وتعديل قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1999.

من نتائج هذه الإجراءات نجد التطور الإيجابي في جانب الموازنة العامة ، إلى جانب التحسن الملحوظ في حالة الميزان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التجاري حيث سجل فائضا بقيمة 190.18 مليار دينار جزائري سنة 1997 بعدما كان الرصيد سالبا أي ما قيمته -15.40 مليار دينار جزائري كعجز في الميزان التجاري سنة 1994 .

وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض حجم الواردات وهو ما ساعد على تحسن الميزان التجاري خلال هذه الفترة .

أما في **الفترة (1999--2014)** امتاز الرصيد الموازني بالعجز وهذا نتيجة للزيادة المفرطة للنفقات العامة ، حيث سجلت 11.19 - مليار دينار جزائري كعجز في الموازنة العامة سنة 1999 و باستثناء سنة 2002 التي سجلت فائضا قدره 29.40 مليار دينار جزائري ،استمر العجز خلال هذه الفترة ، ففي سنة 2009 وتزامنا مع السياسة المالية التوسعية للدولة وتأثير الصدمة الخارجية بسبب تقهقر سعر البترول وصل العجز الموازني إلى-924.30 مليار دينار جزائري ،وفي سنة 2014 سجل العجز الموازني ما قيمته -3068.02 مليار دينار جزائري ، بالمقابل الميزان التجاري هو الآخر عرف تراجعا حيث سجل رصيد الميزان التجاري ما قيمته 91.39 مليار دينار جزائري وهو أدنى مستوى وصل إليه رصيد الميزان التجاري بسبب الانخفاض المذهل لأسعار البترول في سنة 2014.

وفي **الفترة (2015-2020)** استمرت آثار أزمة أسعار النفط التي شهدها قطاع المحروقات منذ أكتوبر 2014 حيث تأثرت العديد من المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير وتحولت العديد من الفوائض إلى عجز ، فسجل رصيد الموازنة العامة سنة 2015 عجز بقيمة-3103.70 مليار دينار ، وهذا نتيجة انخفاض الإيرادات الكلية مما أثر على حالة الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة ، وبالمقابل رصيد الميزان التجاري هو الآخر سجل عجزا بقيمة 1799.90-مليار دينار جزائري بعدما كان يسجل فائضا بقيمة 91.39 مليار دينار جزائري سنة 2014 ،واستمر العجز على مستوى الموازنة العامة والميزان التجاري طول هذه الفترة إلا أنه سجل انخفاضا ملموسا مقارنة بسنة 2015،وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدولة والتي من بينها سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي بالحد من الواردات الاستهلاكية ، وتبني الجزائر آلية التسيير الكمي بتعديل قانون النقد و القرض في سنة 2017 ، ورفع أسعار الوقود والكهرباء .

مما سبق نستنتج أن ما حدث من تطورات على مستوى كل من الموازنة العامة والميزان التجاري جاءت موازية للتطورات النفطية في الأسواق العالمية وهذا راجع للارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بسوق النفط وهذا ما يؤكده التقرير السنوي لبنك الجزائر.

2.1.3نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين عجزي الموازنة والميزان التجاري في الجزائر(1980-2020) :

بغرض دراسة العلاقة بين رصيد الموازنة العامة (BD)، ورصيد الميزان التجاري(TB) فإننا نعمل في البداية على إدخال اللوغاريتم النيبري على متغيرتي الدراسة وهذا بغرض التقليل من تضخم القيم وجعلها متجانسة ، كما أن استخدام اللوغاريتم في النماذج القياسية يمكننا من تفسير معالم النموذج على شكل مرونات،لكن يصطدم تطبيق هذا المبدأ (إدخال اللوغاريتم النيبري على متغيرتي الدراسة) بخصوصية متغيرات هذا البحث الذي يحلل العلاقة بين رصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري ، فمن الممكن أخذ كل من هذين الرصيدين لقيم سالبة وأخرى موجبة وبالتالي الاعتماد على لوغاريتمات هذه المتغيرات غير ممكن في حالة القيم السالبة ، لذلك نستخدم الشكل اللوغاريتمي لمكونات هذين الرصيدين بأخذ لوغاريتمات المتغيرات T,G المكونة لرصيد الموازنة العامة من جهة ، و لوغاريتمات المتغيرات المكونة لرصيد الميزان التجاري X,M من جهة أخرى على النحو التالي :

* لوغاريتم رصيد الموازنة العامة LBD يعبر عنه بالعلاقة التالية: $LBD=lnT-lnG = ln(T/G)$

* لوغاريتم رصيد الميزان التجاري LTB يعبر عنه بالعلاقة التالية: $LTB=lnX-lnM = ln(X/M)$

إضافة إلى المميزات السابقة لاستخدام لوغاريتم متغيرات الدراسة ، فالتعبير عن رصيد الموازنة العامة بنسب أي بقسمة إيرادات الدولة على نفقاتها والذي يعطينا حالة عجز للموازنة العامة إذا كان حاصل القسمة أقل من الواحد الصحيح وفائضا في الموازنة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العامة إذا كان حاصل القسمة أكبر من الواحد الصحيح ، ونفس المبدأ ينطبق على رصيد الميزان التجاري بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات من شأنه التقليل من التقلبات ، وتجنب استخدام التحليل القياسي الذي يعتمد على منهج (STRUCTURAL BREAK) .

إن المنهجية الإحصائية تقتضي من الضروري قبل الشروع في عملية تقدير النموذج تحديد مستويات تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف و الذي يمنحنا مقدرات لا تتصف بالكفاءة، ولهذا الغرض نعتمد على الاختبارين ديكي فولر (ADF) و فيليبس بيرون (PP)، و نعتبر السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور وحدة في النماذج الثلاثة المميزة لهذين الاختبارين.

1.2.1.3- دراسة استقرارية المتغيرات وتحديد مستويات التكامل:

وبعد إجراء هذين الاختبارين سجلنا قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها في الجدول التالي:

الجدول (01): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (ADF) و (PP)

نوع الاختبار	نوع النموذج		النموذج* (3)		النموذج* (2)		النموذج* (1)		مستوي التكامل
	المتغير	الفرق	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	
ADF	LBD	المستوى	-3.25	0.08	-2.85	0.05	-1.94	0.05	I(1)
		الفرق الأول	-6.73	0.00	-6.69	0.00	-6.73	0.00	
	LTB	المستوى	-1.99	0.58	-1.90	0.32	-1.77	0.07	I(1)
		الفرق الأول	-6.07	0.00	-6.00	0.00	-6.04	0.00	
PP	LBD	المستوى	-3.19	0.10	-2.73	0.07	-1.77	0.07	I(1)
		الفرق الأول	-13.25	0.00	-9.32	0.00	-8.02	0.00	
	LTB	المستوى	-1.86	0.65	-1.93	0.31	-1.63	0.09	I(1)
		الفرق الأول	-8.06	0.00	-6.97	0.00	-6.97	0.00	

*: (3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود ثابت فقط ، (1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق1).

إن نتائج اختباري (ADF) و (PP) لاستقرارية المتغيرات تؤكد أن كل المتغيرات غير مستقرة عند مستوى معنوية 5% وهذا بسبب وجود جذر وحدة في أحد النماذج الثلاثة مما يؤكد على أن سبب عدم الاستقرارية من نوع DS، غير أن إخضاع هذه السلاسل للفرق الأول فقط مكننا من التخلص من كل جذور الوحدة بالنسبة لكل النماذج للمتغيرتين فتستقر عند هذا الفرق وبمستوى معنوية 1% فقط ،وعلى أساس هذه النتيجة يمكننا اعتبار السلسلتين محل الدراسة غير مستقرتين في المستوى و مستقرتين في الفرق الأول مما يمكننا اعتبار هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2.2.1.3 تحديد نوع النموذج وصلاحية النتائج:

بعد التحقق من أن متغيرتي الدراسة متكاملتين من الدرجة الأولى I(1) فإنه من الممكن البحث عن وجود علاقة للتكامل المشترك مع تحديد اتجاه هذه العلاقة وقوتها، ولهذا الغرض فإننا نعتمد على منهجية جوهنسن (Johansen et Juselius, 1990) والتي توفر لنا نموذج لتصحيح الخطأ (ECM) يصف العلاقة التوازنية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري على المدى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البعيد، وقبل تطبيق هذا الأسلوب فإنه من الضروري تحديد قيمة *VAR* الأمثل والذي اتضح أنه *VAR(1)* والذي يمنحنا أقل القيم لمعايير المفاضلة (انظر الملحق 2)، وبناءا على نتيجة اختبار القيمة العظمى(*Eigenvalue Test Maximum*) فإننا نقبل الفرضية المعدومة المسجلة في السطر الأول والتي تنص على عدم وجود علاقة للتكامل المشترك بين متغيرتي الدراسة وهذا حتى عند *10%*، غير أن نتيجة اختبار الأثر(*Test Trace*) تؤدي بنا إلى رفض هذه الفرضية والقول بإمكانية وجود تكامل مشترك بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري وبمستوى معنوية لا يفوق *6%*(انظر الملحق 2).

كما تعتبر دراسة صلاحية النماذج القياسية خطوة ضرورية لمعرفة مدى توافق النتائج مع الفرضيات الأساسية للنماذج القياسية، حيث أنه ومن خلال نتيجة مقلوب الجذور، نلاحظ أن طويلة مقلوب كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة أي أنها لا تفوق الواحد مما يعني أن النموذج مستقر.

كما أن نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي (*LM*) تؤكد على قبول فرضية العدم حتى عند مستوى معنوية *10%* وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد حتى عند التأخير *h=5*، أما بخصوص نتيجة اختبار ثبات التباين فلقد تأكد لدينا أن بواقي النموذج ذات تباين ثابت، وهو ما أكدت عليه نتيجة اختبار التفلطح (*Kurtosis*) أن البواقي لا تحتوي على قيم شاذة، كما أن البواقي متناظرة وهذا حسب اختبار (*Skewness*).

وعلى ضوء نتيجة اختبار (*Jarque-Bera*) فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي ،وعليه فإن بواقي النموذج المقترح هي تشويش أبيض ذات تباين ثابت وتخضع للتوزيع الطبيعي.

بعد إجراء التقييم السابق يمكننا اعتبار النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية (انظر الملحق 2).

3.2.1.3 مناقشة نتائج تقديرات النموذج على المدى البعيد:

إن الجدول التالي يسجل نتائج تقديرات نموذج *ECM(1)*، حيث نلاحظ في معادلة رصيد الموازنة العامة أن معامل تصحيح الخطأ بلغ القيمة (*-0.339*) وهو ذو إشارة سالبة وذو معنوية إحصائية مقبولة عند *5%* مما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من رصيد الميزان التجاري نحو رصيد الموازنة العامة على المدى البعيد.

الجدول (02): نتائج تقديرات نموذج *ECM(1)*

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LBD(-1)	1.000000	
LTB(-1)	0.201368 (0.20600) [0.97750]	
C	0.125651	
Error Correction:	**D(LBD)**	**D(LTB)**
CointEq1	-0.339230 (0.10962) [-3.09461]	0.131374 (0.17810) [0.73764]
D(LBD(-1))	0.012788 (0.14965) [0.08546]	0.322739 (0.24313) [1.32743]
D(LTB(-1))	-0.014796 (0.11100) [-0.13330]	-0.180989 (0.18034) [-1.00363]
C	-0.013618 (0.02413) [-0.56444]	-0.013379 (0.03920) [-0.34130]

(.): تمثل قيمة الانحراف المعياري للمقدرات و [.]: تعبر عن الإحصائية المحسوبة لاختبار المعنوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews10*.

وعلى أساس قيمة مقدرة معامل تصحيح الخطأ فإن سرعة التعديل هي *33.9%* في كل عام، وبعبارة أخرى في حالة وجود صدمات على المدى القصير تزيح النموذج عن وضع التوازن (صدمة في رصيد الميزان التجاري تؤثر على رصيد الموازنة العامة) فان آلية التكامل المشترك تسمح بتصحيح أخطاء الأجل القصير من أجل العودة إلى الوضع التوازني على المدى البعيد، بحيث يتم اختزال *33.9%* من الفجوة في كل عام، وبالتالي لإنجاز كل الفجوة وتصحيح كل الخطأ يلزم حوالي *3* سنوات.

من جهة أخرى عند تتبعنا للوضع الاقتصادي في الجزائر ففي سنة *2014* ونتيجة التقهقر المذهل لسعر البترول ، والذي يعتبر بمثابة صدمة خارجية أثرت على كلا من الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة ،حيث سجل رصيد الميزان التجاري ما

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قيمته 91.39 مليار دينار جزائري وهو أدنى مستوى وصل إليه رصيد الميزان التجاري بعدما كانت قيمته 688.80 مليار دينار جزائري سنة 2013 هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وصل العجز الموازني ما قيمته -3068.02 مليار دينار جزائري سنة 2014 ، و -3103.70 مليار دينار جزائري سنة 2015بعدما كانت قيمة الرصيد الموازني 2128.80 - مليار دينار جزائري سنة 2013 وهذا نتيجة التأثر بالصدمة التي حدثت على مستوى رصيد الميزان التجاري بسبب انخفاض إجمالي الصادرات بسبب تدني أسعار البترول والارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بسوق النفط حيث سجلت الصادرات النفطية ما قيمته 4684.20 مليار دينار جزائري وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجلت الصادرات النفطية ما قيمته 5198.20 مليار دينار جزائري ،

5454.10 مليار دينار جزائري ، 4978.40 مليار دينار جزائري خلال سنوات 2013،2012،2011 على التوالي .

د- دراسة السلوك الحركي للنموذج على المدى القصير:يعتبر تحليل ودراسة السلوك الحركي احد أهم الآليات التي يوفرها نموذج متجه الانحدار الذاتي، حيث يتضمن هذا الأسلوب آليتين. الأولى هي تحليل التباين والثاني هو تحليل دوال نبض الاستجابة، حيث تشير تجزئة تباين خطأ التنبؤ للمتغير (DLBD) أن نسبة 22.64% تعود للأخطاء التنبؤ للمتغير (DLTB) والبقية هي من الأخطاء الذاتية، وهذا يدل على أن رصيد الموازنة العامة يتبع سلوك رصيد الميزان التجاري في الجزائر على المدى القصير،وأن أي تغير في بنود الميزان التجاري (الصادرات X ، والواردات M) سيؤثر حتما في بنود الموازنة العامة (النفقات العامة G ، و الإيرادات العامة T)

وفيما يلي الجدول رقم (03) الذي يوضح السلوك الحركي للنموذج على المدى القصير.

الجدول (03):السلوك الحركي للنموذج على المدى القصير

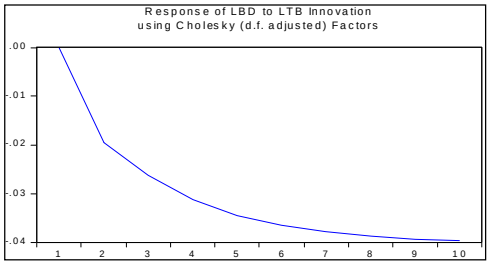

Variance Decomposition of LBD:

Period	S.E.	LBD	LTB
1	0.243924	100.0000	0.000000
2	0.337991	98.81144	1.188561
3	0.409005	97.00281	2.997188
4	0.468690	94.53093	5.469069
5	0.521146	91.64921	8.350794
6	0.568526	88.59802	11.40198
7	0.612096	85.55913	14.44087
8	0.652670	82.64240	17.35760
9	0.690808	79.90136	20.09864
10	0.726913	77.35378	22.64622

Cholesky Ordering: LBD LTB

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

حيث يعتبر أيضا تحليل دوال نبض الاستجابة آلية أخرى تسمح بتتبع السلوك الحركي لمتغيرات الدراسة، فحدوث صدمة في رصيد الميزان التجاري بمقدار 1.26% (واحد انحراف معياري في الباقي القانوني المرتبط بمعادلة رصيد الميزان التجاري)، أي زيادة في رصيد الميزان التجاري بمعدل نمو قدره 1.26% يؤدي إلي استجابة في رصيد الموازنة العامة،وبالنظر إلى بنود كل من الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة نجد انه في سنة 2012 عرفت قيمة الصادرات ارتفاعا كبيرا مسجلة ما قيمته 5539.80 مليار دينار جزائري سنة 2012 ، وهذا الارتفاع يرجع أساسا إلى تخفيض قيمة الدينار وبهذا ارتفعت قيمة الجباية بالدينار ، لكن شهدت الصادرات انخفاضا خلال السنوات الأربع الموالية أي الفترة (2017-2013) بسبب تذبذب أسعار البترول خلال هذه الفترة (أزمة أسعار البترول لسنة 2014) باعتبار أن الصادرات الجزائرية تعتمدا أساسا على النفط، وفي سنتي 2018،2019 ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية إلى 4812.60مليار دينار جزائري ، و 4205.70 مليار دينار جزائري على التوالي بهدف تمويل الإيرادات العامة للدولة ، والتي من خلالها عرفت إيرادات الموازنة العامة هي الأخرى ارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنتي 2018و 2019 ما قيمته 6313.95 مليار دينار جزائري ،و 6586.50 مليار دينار جزائري على التوالي.

مما سبق وباستثناء سنة 2020 التي عرفت انخفاضا في كل من حجم الصادرات الإجمالية نتيجة انعكاسات وباء كورونا على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوضع الاقتصادي العالمي ككل وعلى النفط بصورة خاصة فإننا نلاحظ وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات و قيمة الإيرادات وهو ما يؤكده معامل الارتباط بين هذين المتغيرين بـ *59.7%* ، كذلك من خلال اختبار فيشر فالنموذج مقبول لأن الاحتمال المرافق لهذا الاختبار قدرت بـ *0.000* وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية نوعما ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والإيرادات انظر الملحق (2).

مما سبق يمكن القول أن أي تغير في قيمة الصادرات يؤثر في قيمة الإيرادات وبالتالي يتأثر رصيد الموازنة العامة ،وهذا نتيجة للانعكاس المباشر والتوافق الحاصل بينهما .

مما سبق تقديمه من تطور في الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (*1990-2020*) بالإضافة إلى دراسة علاقة الصادرات بالإيرادات العامة ، علاقة الواردات بالنفقات العامة ، تبين أنها جاءت موازية للتطورات النفطية في الأسواق العالمية، حيث أن أي تغير في رصيد الميزان التجاري من خلال الصادرات يؤثر على الموازنة العامة ، فالصادرات تؤثر على نمو الإيرادات ،والتي بدورها تؤثر على النفقات العامة ومن ثم على رصيد الموازنة العامة ، خاصة في ظل هيمنة الجباية البترولية على *98%* من الصادرات وعلى أكثر من *65 %* من إيرادات الميزانية وبانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات يمكن أن تدفع بالموازنة العامة إلى العجز.

4.الخلاصة:

نتيجة لما سبق ومن خلال تتبع تطور كل من بنود الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري ونتائج التحليل القياسي اتضح :

- أنه توجد علاقة تكامل مشترك تتجه من رصيد الميزان التجاري نحو رصيد الموازنة العامة على المدى البعيد .
- أنه يوجد توافق بين اتجاهات تطور الصادرات والإيرادات العامة على الرغم من تقلباتهما خلال أغلب سنوات الدراسة ، فأي تغير في قيمة الصادرات (الزيادة أو النقصان) يؤدي إلى تغير قيمة إيرادات الموازنة العامة تقريبا بنفس الاتجاه ، أي أنه هناك أثر وعلاقة مباشرة بين الصادرات والإيرادات العامة .
- أنه يوجد توافق بين اتجاهات نمو الواردات والنفقات العامة في أغلب السنوات ، وهذا يوضح أن هناك علاقة مباشرة بين الواردات و النفقات العامة للدولة .
- أن ما حدث من تطورات على صعيد كل من الميزان التجاري و الموازنة العامة جاءت موازية للتطورات النفطية في الأسواق العالمية وهذا يؤكد الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بسوق النفط .

إذن هذه الدراسة بينت أن طبيعة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الموازنة العامة في الجزائر تختلف عن فرضية التكافؤ الريكاردي والمقترح الكنزي ، و أنها تأخذ فرضية بديلة مبينة على وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من رصيد الميزان التجاري نحو رصيد الموازنة العامة على المدى البعيد طردية لتأثر كلا من هذين بالعوائد النفطية .

و بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها بخصوص الأثر المتبادل بين رصيدي الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (*1990-2020*) فإننا سنحاول وضع بعض **الاقتراحات** بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي ، وجعل الاقتصاد الوطني في مستوى التحديات الاقتصادية الخارجية وذلك وفق ما يلي :

- باعتبار العائدات النفطية المؤثر الرئيسي على كل من مركبتي الصادرات(*X*) والإيرادات(*T*) ونظرا لصعوبة التحكم بزيادة العائدات النفطية عبر السياسات المحلية ، فإن هذا التحكم يمكن من خلال المركبتين المتبقيتين : النفقات (*G*) ، و الواردات (*M*)، أي بتقليص الإنفاق الحكومي وتخفيف عبء مختلف القطاعات على موازنة الدولة ، وكذا الأمر بالنسبة للواردات بتبني سياسة اقتصادية تهدف لترشيد الاستهلاك النهائي ، فمن الضروري إعطاء الأهمية بشكل مترافق للسياستين المالية (عبر تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية) ، والسياسة الخارجية (عبر تقليص حجم الواردات بالضغط على الاستهلاك النهائي وتقليص عوائد عوامل الإنتاج المحولة للعالم الخارجي)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ضرورة تنويع مصادر الدخل بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و التخفيف من تبعية كلا من الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري لسوق النفط ، لأن أسعار النفط وعوائده تتعلق أساسا بعوامل خارجية عالمية لا يمكن التأثير فيها عبر السياسات الاقتصادية المحلية ، وفي هذا السياق لا بد من الجدية في الدفع بسياسة التنويع الاقتصادي كتشجيع القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي .

- اتخاذ التدابير الوقائية تحسبا لانخفاض موارد البترول عن طريق الإدارة الرشيدة للاحتياطات من النقد الأجنبي أولا ، وعن طريق الاهتمام بالفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية ثانيا ،واستخدام الفائض الاقتصادي في إحداث التغييرات الهيكلية الاقتصادية ، عن طريق توجيه النفقات نحو النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأساسية وحسب أولويتها وأهميتها في الاقتصاد ، وبالشكل الذي يحقق التناسب بين هذه القطاعات والنشاطات وتكاملها وتنوعها وتوسعها .

5.الملاحق:

الملحق (01): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار(ADF) و (PP)

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.941235	0.0509
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.854116	0.0599
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.252003	0.0892
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.737638	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.696852	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.730829	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.770578	0.0729
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.908722	0.3251
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.994831	0.5863
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.049100	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.004024	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.077819	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.777951	0.0718
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.733525	0.0774
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: LBD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.194784	0.1000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.023848	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.327276	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

Null Hypothesis: D(LBD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 38 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-13.25939	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.639265	0.0948
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.933262	0.3143
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: LTB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.869584	0.6514
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.972108	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.625606	
	5% level	-1.949609	
	10% level	-1.611593	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.970597	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

Null Hypothesis: D(LTB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.060690	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

الملحق (02): تحديد نوع النموذج وصلاحية النتائج

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.258983	11.68953	14.26460	0.1229
At most 1	0.092315	3.777473	3.841466	0.0519

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.258983	15.46701	15.49471	0.0505
At most 1	0.092315	3.777473	3.841466	0.0519

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.964640	NA	0.006545	0.646737	0.733814	0.677436
1	22.92883	60.45287*	0.001374*	-0.915072*	-0.653842*	-0.822976*
2	23.30333	0.647780	0.001676	-0.719099	-0.283716	-0.565606
3	26.69825	5.505276	0.001742	-0.686392	-0.076855	-0.471502
4	29.46745	4.191221	0.001881	-0.619862	0.163828	-0.343575

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h
Date: 12/19/20 Time: 12:13
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	0.173558	---	0.178126	---	---
2	6.868711	0.3332	7.235178	0.2996	6
3	9.314677	0.5025	9.884975	0.4506	10
4	10.46015	0.7278	11.16135	0.6733	14
5	12.27205	0.8329	13.23971	0.7771	18

*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution after adjustment for VEC estimation (Bruggemann, et al. 2005)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 12/19/20 Time: 12:10
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
7.213661	18	0.9882

Individual components:

Dependent	R-squared	F(6,32)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.025638	0.140332	0.9897	0.999867	0.9856
res2*res2	0.076540	0.442045	0.8451	2.985041	0.8107
res2*res1	0.073825	0.425115	0.8567	2.879160	0.8239

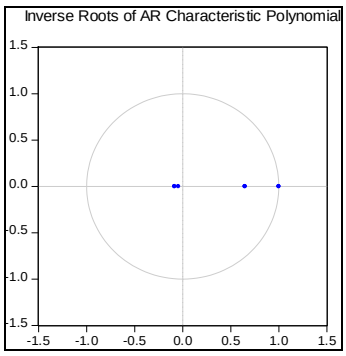

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 12/19/20 Time: 12:09
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.500982	4	0.6445	0.627623	(4, 64.0)	0.6445
2	6.921271	4	0.1401	1.797710	(4, 64.0)	0.1402
3	2.515450	4	0.6419	0.631325	(4, 64.0)	0.6419
4	1.042965	4	0.9032	0.258800	(4, 64.0)	0.9032
5	1.612077	4	0.8066	0.401781	(4, 64.0)	0.8067

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.500982	4	0.6445	0.627623	(4, 64.0)	0.6445
2	8.233178	8	0.4110	1.047069	(8, 60.0)	0.4119
3	12.39041	12	0.4149	1.051032	(12, 56.0)	0.4177
4	17.32262	16	0.3650	1.109070	(16, 52.0)	0.3715
5	21.98892	20	0.3411	1.129793	(20, 48.0)	0.3534

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 12/19/20 Time: 12:11
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.053443	0.018565	1	0.8916
2	-0.295179	0.566347	1	0.4517
Joint		0.584913	2	0.7464

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.562195	0.311469	1	0.5768
2	3.495822	0.399489	1	0.5274
Joint		0.710958	2	0.7008

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.330035	2	0.8479
2	0.965836	2	0.6170
Joint	1.295871	4	0.8621

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

6.الهوامش والإحالات :

1.حسنين محسن مخيف ، أديب قاسم شندي 2020 ،تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة (1990-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ،العراق، العدد37، ص 232-251.

2.رمزي زكري ، الصراع الفكري والإنمائي حول الميزانية العامة في العالم الثالث ، سيناء للنشر ، القاهرة ، 1993.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .

4. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، دار المسيرة،عمان ،ط1، 2007.

5. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ط03، 2006.

6. محسن خليل ، تصدع الهيكل االثالث، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1989 .

7. ممدوح الخطيب الكسواني ، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات اقتصادية ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد ، المجلد 03 ، العدد 06 ، السعودية ،2001.

8. نبيل مهدي الجنابي ،آثار عجز الموازنة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي،دراسة قياسية للمدة (2003،2011)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ، العدد 8 ، العراق .

9. يحياوي عبد الحفيظ ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر مابين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة 1980-2014،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2015-2016 .

10. *Bachman, D, (1992), Why is the US Current Account So Large? Evidence from Vector Autoregressions, Southern Econimic Journal , Vol.39 , pp. 1 -31.*

11. Chang and Hsu ,(2009) , Causality Relationships between the Twin Deficits in the Regional Economy, working paper, 47.

12. Daniel Sakyi and Eric Evans Osei Opoku, (2016), "The twin deficits hypothesis in developing countries Empirical evidence for Ghana", International growth centre (IGC) , Ghana ,p01-04 ..

13. Dewald,W.G. and Ulan,M. (1990), The Twin Deficit Illusion , Cato Journal , 10: pp. 689-707

14. Dickey D. and Fuller W., Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root, Econometica, Volume 49, 1981. PP 1057-1072.

15. Durmuş Çağrı Yıldırım et Seyfettin Erdoğan(2014), "The Relationship between the Budget Deficit and Current Account Deficit in Turkey", Emerging Markets journal university of upittpress. ,volume3 No 3, p82-86 .

16. Enders, W. and Lee, B-S.(1990) , Current Account and Budget Deficits: Twins or Distant Cousins? , The Review of Economics and Statistics, vol.72(3) , pp. 373- 381 .

17. Evans, P. (1988) , Do Budget Deficits Affect the Current Account ? , American Economic Review , 75, 1, pp. 68-87

18. Fleming , J.M. , Domestic Financail Policies under Fixed and under Floating Exchange Rates, International Monetary Fund : Staff papers 10 (1962), pp. 369-380.

19. Johansen s , Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in gaussian vectors autoregressive models, Econometrica, Volume 59, No 6, 1991, PP. 1551-1580.

20. Josette peyrard, gestion financiére international, 5 édition ,vuibert,paris, 1999..

21. Hayek (1996), "Paradox of Thrift/Twin Deficits" Web site: http://www.geocities.com/libertarian_aust/honours.html

22. Miller, S. M. and Russek, F. S.(1989) , Are the Twin Deficits Really Related ? , Contemporary Policy Issues, 7 , pp. 91-115.

23. Musa mayanja lwanga joseph mawejje, Macroeconomic Effects Of Budget Deficits In Uganda: A VAR-VECM- Approach, Economic Policy Research Centre (Eprc) , research series no. 117, Kampala, Uganda, june 2014.

24. Phillips, P.C. B., (1986) "Understanding Spurious Regression in Econometrics", Journal of Econometrics, 33, 311-340.

25. Seater, J.J (1993):"Ricardian Equivalence", Journal of Economic Literature, 31. 142-190.

26. Poloz, Stephan S. (1992), "Fiscal Policy and External Balance in the G-7 Countries", Technical Report No 60. http://www.bank-banquecanada.ca/english/intro-e.htm Bank of Canada, Ottawa, Canada .

27. Zietz, J. and Pemperton D.K. (1990), The U.S. Budget and Trade deficit : A Simultaneous Equation , Southern Economic Journal, pp.23-35 .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)